اقتصاد دولي

نوبل الاقتصاد 2026 تكرّم روبرت هول ومايكل وودفورد عن أبحاث استقرار الاقتصاد الكلي

إعداد: المحرر الاقتصادي

12 أكتوبر 2026



ستوكهولم – 12 أكتوبر 2026

أعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، الاثنين، منح جائزة بنك السويد في العلوم الاقتصادية في ذكرى ألفرد نوبل لعام 2026 **للاقتصاديين الأمريكيين روبرت إي. هول ومايكل وودفورد**، تقديرًا لإسهاماتهما في تطوير الأسس الجزئية لاستقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز فهم كيفية تصميم السياسات النقدية والمالية للتعامل مع التقلبات الاقتصادية.

وذكرت الأكاديمية أن الفائزين طوّرا نماذج اقتصادية كلية أسهمت في تحسين قدرة الحكومات والبنوك المركزية على تنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادي، من خلال فهم أعمق لكيفية تأثير قرارات الأسر والشركات وتوقعاتها المستقبلية في الاستهلاك والاستثمار والأسعار، وانعكاس ذلك على أداء الاقتصاد ككل.

من قرارات الأفراد إلى استقرار الاقتصاد

تتمثل الفكرة المحورية في أبحاث الفائزين في أن تفسير التضخم والنمو والتقلبات الاقتصادية لا يكتمل بالاعتماد على العلاقات الإحصائية بين المؤشرات الكلية وحدها، بل يتطلب فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات، وكيفية اتخاذهم

قرارات الإنفاق والادخار والاستثمار وتحديد الأسعار.

ويُعد هذا المنظور أساسًا مهمًا لتطوير النماذج الاقتصادية الحديثة التي تساعد صانعي السياسات على تقييم أثر قرارات أسعار الفائدة والإنفاق الحكومي والتواصل مع الأسواق بشأن التوجهات الاقتصادية المستقبلية.

كما تكتسب هذه الأبحاث أهمية خاصة في فترات الصدمات الاقتصادية، مثل أزمات الطاقة وارتفاع التضخم والتراجع المفاجئ في الاستهلاك، إذ يمكن لتوقعات الأسر والشركات بشأن الدخل والأسعار والفائدة أن تؤثر في استجاباتها للسياسات الحكومية والنقدية، ومن ثم في مسار الاقتصاد.

من هما الفائزان؟

يشغل **روبرت إي. هول** منصب أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة، وقد أسهمت أبحاثه في تطوير فهم العلاقة بين توقعات الأسر بشأن مواردها المستقبلية وقرارات الاستهلاك.

أما **مايكل وودفورد**، فهو أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كولومبيا، وتتناول إسهاماته النظرية دور السياسة النقدية وتوقعات أسعار الفائدة والتواصل الموثوق للبنوك المركزية في التأثير في القرارات الاقتصادية واستقرار الأسعار.

ويحصل الفائزان على الجائزة المالية البالغة **12 مليون كرونة سويدية بالتساوي**، وفقًا للإعلان الرسمي للأكاديمية.

دلالات الجائزة للسياسات الاقتصادية

تسلط جائزة هذا العام الضوء على أهمية الجمع بين التحليل النظري والسلوك الفعلي للأسر والشركات عند تصميم السياسات الاقتصادية. ففاعلية رفع أسعار الفائدة أو خفضها، على سبيل المثال، لا تعتمد على القرار النقدي وحده، وإنما تتأثر أيضًا بتوقعات الأفراد والشركات ومدى ثقتهم في توجهات البنك المركزي ومصداقية إعلاناته.

وتبرز أهمية هذه المقاربة كذلك في الاقتصادات التي تواجه ارتفاعًا في الأسعار أو اضطرابات في أسواق النقد والطاقة، حيث تتداخل توقعات المتعاملين مع القرارات النقدية والمالية لتشكيل مسار التضخم والنشاط الاقتصادي.

وبالنسبة إلى الاقتصادات النامية، تبرز من هذه الأبحاث أهمية بناء نماذج تحليلية تراعي سلوك الأسر والشركات والظروف المؤسسية المحلية، بدلًا من نقل نتائج النماذج الاقتصادية من بيئات مختلفة دون اختبار مدى ملاءمتها.

وفي الحالة اليمنية، تكتسب هذه القضايا أهمية بحثية خاصة عند تحليل العلاقة بين توقعات سعر الصرف والتضخم، وسلوك الأسر في الاستهلاك والادخار، واستجابات الأسواق للقرارات النقدية والمالية. ويمكن أن يساعد توظيف هذه المقاربات في تطوير دراسات أكثر دقة للعوامل المؤثرة في استقرار الأسعار والنشاط الاقتصادي، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد اليمني والانقسامات المؤسسية والتحديات التي تواجه السياسة الاقتصادية.

وتؤكد جائزة العلوم الاقتصادية لعام 2026، في مجملها، أن فهم استقرار الاقتصاد لا ينفصل عن فهم القرارات الفردية التي تشكّل حركة الاقتصاد الكلي، وأن تحسين السياسات العامة يتطلب نماذج اقتصادية قادرة على الربط بين توقعات الأفراد والشركات والنتائج الاقتصادية الفعلية.

المصدر: الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، الإعلان الرسمي لجائزة العلوم الاقتصادية لعام 2026.

اقرأ أيضًا: جائزة نوبل للاقتصاد 2024 من نصيب ثلاثة أمريكيين

المركز اليمني للدراسات الاقتصادية
مركز بحثي يمني مستقل متخصص في الدراسات الاقتصادية

© 2026 جميع الحقوق محفوظة

yeces.com
facebook.com/yecesyemen | x.com/yecesyemen
linkedin.com/in/yeces-yemen | instagram.com/yecesyemen |
youtube.com/@yecesyemen

رابط المادة: https://yeces.com/economy-international-economic-news-nobel-economics-prize-2026/